حماية القاضى وضمانات نزاهته

دراسة مقارنة

بين الفقه الإسلامى و قانون المرافعات المدنيةوقانون السلطة القضائية
وفقا لأحدث التعديلات بالقانون
رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦

المستشار الدكتور
عادل محمد جبر أحمد شريف

دار الجامعة الجديدة

الفهـــــرس

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة	٧
الفصل التمهيدي	٩
التعريف بالقضاء وأهميته العملية وحكم تولية	
المبحـــث الأول : تعريف القضاء لغة واصطلاحا وتمييزه عما يشابهه من الولايات الأخرى	١٠
المطلـــب الأول : تعـــريف القضـــاء لغة واصطلاحا في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي	١٠
المطلـــب الثانـــي : تميـــيز القضاء عما يشابهه من الولايات الأخرى	٢٨
الفرع الأول : التمييز بين ولاية القضاء وولاية رد المظالم....	٢٩
الفرع الثاني : التمييز بين ولاية القضاء وولاية الحسبة	٣١
الفرع الثالث : التمييز بين ولاية القضاء والفتوى	٣٥
الفرع الرابع : التمييز بين ولاية القضاء وولاية التحكيم	٣٨
المبحـــث الثانـــي : مشروعية القضاء وأهميته العلمية داخل المجتمع	٤٣
المبحث الثالث : حكم ولاية القضاء	٤٧
المطلب الأول : حكم ولاية القضاء بالنسبة للدولة	٤٧
المطلب الثاني : حكم تولي القضاء بالنسبة للأفراد	٤٩

الموضـــوع	الصفحة

الباب الأول ٥٥

حماية القاضي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

الفصل الأول: حماية القاضي من السلطات في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٥٧

المبحث الأول : كيفية اختيار القاضي وشروط تعينه في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٥٨

المطلب الأول : كيفية اختيار القاضي وتعيينه في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٥٨

الفرع الأول : كيفية اختيار القاضي في الفقه الإسلامي ٥٨

الفرع الثاني : كيفية اختيار القاضي وتعينه في القانون الوضعي والموازنة بين الشريعة والقانون ٦٤

المطلب الثاني : الشروط الواجب توافرها في القاضي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٧٠

الفرع الأول : الشروط الواجب توافرها في الفقه الإسلامي .. ٧٠

الفرع الثاني: الشروط الواجب توافرها في القانون الوضعي والموازنة بين الشريعة والقانون ١١٥

المبحث الثاني: استقلال القضاء في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ١٢٤

المطلب الأول : استقلال القضاء في الفقه الإسلامي ١٢٥

المطلب الثاني: استقلال القضاء في القانون الوضعي والموازنة بين الشريعة والقانون ١٣٤

الموضـــوع	الصفحة

المبحـــث الثالث : تأمين القاضي على مقومات حياته في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ١٣٨

المطلـــب الأول : تأمين القاضي على مقومات حياته في الفقه الإسلامي ١٣٨

الفرع الأول : مدى قابلية القاضي للعزل في الفقه الإسلامي ١٣٨

الفرع الثاني: التوسعة على القاضي في الرزق وموقف الفقهاء ١٤٥

المطلب الثاني: تأمين القاضي على مقومات حياته في القانون الوضعي ١٤٩

الفرع الأول : عدم قابليةّ القاضي للعزل ١٥٠

الفرع الثاني : مجلس القضاء الأعلى واختصاصاته ١٥٤

الفرع الثالث : الضمانات الخاصة بشئون القاضي ١٥٧

المبحـــث الرابع : حجية الأحكام القضائية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ١٦٨

المطلب الأول : مدى تمتع الأحكام القضائية بالحجية في الفقه الإسلامي ١٦٩

المطلـــب الثانـــي : مدى حجية الأحكام القضائية في القانون الوضعي والموازنة بين الشريعة والقانون ١٧٢

الفصل الثاني : حماية القاضي من الخصوم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ١٨٣

المبحث الأول : ضمانات حماية القاضي من الخصوم في الفقه الإسلامي ١٨٤

الموضـــوع	الصفحة

المطلب الأول : حق القاضي في تأديب الخصوم ١٨٤

المطلب الثاني : عدم جواز مخاصمة القاضي ١٨٦

المطلب الثالث: عدم مسئولية القاضي عن خطئه غير المتعمد. ١٨٨

المبحـــث الثانـــي : ضمانات حماية القاضي من الخصوم في القانون الوضعي (مخاصمة القاضي) ١٩٠

المطلب الأول : مفهوم وطبيعة دعوى المخاصمة ١٩١

المطلب الثاني : التطور التاريخي لدعوى المخاصمة ١٩٥

المطلب الثالث : نطاق دعوى المخاصمة ١٩٦

المطلب الرابع : حالات دعوى المخاصمة ٢٠١

المطلـــب الخـــامس: إجـــراءات دعوى المخاصمة والمحكمة المختصـــة بـــنظرها والموازنة بين الشريعة والقانون ٢١١

الفصـــل الثالث : حماية القاضي من نفسه في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٢١٩

المبحـــث الأول : ضـــمانات حماية القاضي من نفسه في الفقه الإسلامي ٢٢٠

المطلب الأول : عدم صلاحية القاضي لنظر بعض الدعاوي ٢٢٠

المطلـــب الثانـــي: اعـــتدال حالـــة القاضي النفسية أثناء نظر الدعوى..... ٢٢٦

المبحث الثاني: ضمانات حماية القاضي من نفسه في القانون الوضعي والموازنة بين الشريعة والقانون ... ٢٣٦

الموضـــوع	الصفحة

المطلـــب الأول : حالات عدم صلاحية القاضي المطلقة لنظر الدعوى ٢٣٢

المطلـــب الثاني : حالات عدم صلاحية القاضي النسبية لنظر الدعوى (رد القاضي) ٢٤٣

الفرع الأول : التعريف بنظام رد القاضي، والتميز بينه وبين عدم الصلاحية المطلقة ٢٤٤

الفرع الثاني : نطاق نظام رد القاضي ٢٤٥

الفرع الثالث : حالات رد القاضي وميعاده وإجراءاته ٢٤٨

الفرع الرابع : الأثر المترتب على تقديم طلب الرد ٢٦٤

الفرع الخامس: الحكم في طلب الرد والطعن فيه ٢٦٧

المطلب الثالث: حالات تنحي القاضي من تلقاء نفسه عن نظر الدعوى مع الموازنة بين الشريعة والقانون .. ٢٧٥

المبحـــث الثالـــث: الموازنة بين الشريعة والقانون بخصوص حماية القاضي من نفسه ٢٧٧

الباب الثاني

ضمانات نزاهة القاضي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٢٨١

الفصل الأول : المبادئ التي تقوم عليها نزاهة القاضي ٢٨٣

المبحـــث الأول : مـــبدأ علنـــية الجلسات في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٢٨٤

المطلب الأول : مبدأ علنية الجلسات في الفقه الإسلامي ٢٨٤

الموضـــوع	الصفحة

المطلـــب الثانـــي : مبدأ علانية الجلسات في القانون الوضعي والموازنة بين الشريعة والقانون ٢٩٠

المبحث الثاني: مبدأ حصول الإجراءات في مواجهة الخصوم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٢٩٥

المطلـــب الأول : حصول الإجراءات في مواجهة الخصوم في الفقه الإسلامي ٢٩٦

المطلب الثاني : حصول الإجراءات في مواجهة الخصوم في القـــانون الوضـــعي، والموازنة بين الشريعة والقانون ٣١٤

المبحـــث الثالث:مبدأ حرية الدفاع في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٣١٨

المطلب الأول : مبدأ حرية الدفاع في الفقه الإسلامي ٣١٩

المطلـــب الثانـــي : مـــبدأ حرية الدفاع في القانون الوضعي والموازنة بين الشريعة والقانون ٣٢٢

المبحـــث الـــرابع : مـــبدأ مجانية القضاء في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٣٢٥

المطلب الأول : مبدأ مجانية القضاء في الفقه الإسلامي ٣٢٦

المطلـــب الثانـــي : مبدأ مجانية القضاء في القانون الوضعي المصـري والموازنة بين الشريعة والقانون . ٣٢٧

المبحـــث الخـــامس : مـــبدأ المساواة بين المتقاضين في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٣٣٣

الموضـــوع	الصفحة
المطلـــب الأول : مبدأ المساواة وكفالة حق التقاضي في الفقه الإسلامي	٣٣٤
المطلب الثاني : مبدأ المساواة وكفالة حق التقاضي في القانون الوضعي مع الموازنة بين الشريعة والقانون	٣٤٢
الفصل الثاني : كيفية تحقق ضمانات نزاهة القاضي	٣٤٥
المبحث الأول : قطع ما يؤدي إلى المحاباة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي	٣٤٦
المطلب الأول : عدم قبول القاضي للرشوة	٣٤٧
الفرع الأول : موقف الفقه الإسلامي مبدأ أخذ القاضي للرشوة وأثر ذلك	٣٤٨
الفـــرع الثانـــي : موقـــف القانون المصري من أخذ القاضي للرشوة والموازنة بين الشريعة والقانون	٣٥٢
المطلـــب الثانـــي: عـــدم قـــبول القاضي للهدايا وموقف الفقه الإسلامي والقانون الوضعي	٣٥٨
الفرع الأول : موقف الفقه الإسلامي من أخذ القاضي للهدية ..	٣٥٨
الفـــرع الثانـــي : موقف القانون المصري من قبول القاضي للهدية والموازنة بين الشريعة والقانون	٣٦٣
المطلـــب الثالث: عدم حضور القاضي للولائم وقبول الدعوات الخاصة	٣٦٤
الفـــرع الأول : موقـــف الفقه الإسلامي من حضور القاضي للولائم وقبول الدعوات الخاصة	٣٦٥

الموضـــوع	الصفحة

الفـــرع الثاني: موقف القانون المصري من حضور القاضي للولائـــم ومواكلـــة أحد الخصوم والموازنة بين الشريعة والقانون ٣٧٠

المبحـــث الثانـــي: عدم مباشرة القاضي للبيع والشراء بنفسه لنفســـه ولغيره وموقف الشريعة والقانون من ذلك ٣٧٢

المطلـــب الأول : موقـــف الفقه الإسلامي من مباشرة القاضي للبيع والشراء لنفسه ولغيره ٣٧٢

المطلـــب الثاني: موقف القانون المصري من مباشرة القاضي للبـــيع والشـــراء والموازنـــة بيـــن الشريعة والقانون ٣٧٦

المبحـــث الثالث: عدم قضاء القاضي بعلمه الشخصي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٣٧٨

المطلب الأول: موقف الفقه الإسلامي من قضاء القاضي بعلمه ٣٧٩

المطلـــب الثاني : موقف القانون المصري من قضاء القاضي بعلمه والموازنة بين الشريعة والقانون ٣٨٩

الفصـــل الثالـــث : الآداب والواجبات التي يجب أن يتحلى بها القاضي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٣٩١

المبحـــث الأول : الآداب والواجبات التي ينبغي أن يتحلى بها القاضي في الفقه الإسلامي ٣٩٢

المطلب الأول : المقصود بأدب القاضي ٣٩٢

المطلب الثاني : أدب القاضي في نفسه ٣٩٣

الموضـــوع	الصفحة

المطلب الثالث : أدب القاضي مع الخصوم ٣٩٩

المطلب الرابع : أدب القاضي مع الشهود ٤٠٤

المبحـــث الثانـــي : الآداب والواجبات التي يجب أن يلتزم بها القاضي في القانون الوضعي ٤١٠

الخاتمة : أولا : أهم نتائج البحث ٤٢١

ثانيا : أهم التوصيات ٤٢٦

قائمة بأهم مراجع البحث ٤٢٧

الفهرس ٤٤٧